الفصل السابع

العولمة والتنمية: مشاكل وحلول؟
Globalization and Development: Problems and Solutions?

- تعريفات العولمة
- التقسيم العالمي الجديد للعمل
- منظمة التجارة العالمية
- العولمة والتجانس الثقافي
- التنظيم السياسي عبر القومي
- التوجه نحو المحلية

تناول معظم هذا الكتاب التعريفات المختلفة "للتنمية" والتنظير حول لماذا حدثت "التنمية" أو لماذا أخفقت في إطار الدولة القومية كوحدة التحليل الأساسية، ففي الفصل الرابع كان التركيز بدرجة أكبر على المستويات دون القومية، مع تفحُّص واختبار ما أصبح يعرف باقترابات "الجذور الشعبية" وفي الفصل الخامس تم التطرق لمجموعات مختلفة ضمن المجتمع. وفي هذا الفصل سيكون التركيز على المستوى العالمي، وخصوصًا، التبعات التنموية للعمليات التي صنفت تحت مسمى "العولمة".

obeikandl.com

العولمة

برغم أن تعريفات العولمة تعد متنوعة جدًّا، إلا أن معظمها يشترك في المبدأ الأساس القائل بأن "العولمة" تشمل الترابط المتنامي لأجزاء العالم المختلفة، مما يجعل المسافات المادية أقل إعاقة للتبادلات وتحركات الأفكار، والسلع، والناس، والنقود (Dicken 2003). وغالبًا ما تستخدم فكرة "العالم المنكمش" كمجاز مكاني في هذا السياق، بينما يفضل آخرون الإشارة إلى "انكماش الزمان – المكان" (Allen 1995). وقد أصبح تنامي تلك الروابط ممكنًا نظرًا للتطورات التي حدثت في مجالات التقنية، والمواصلات، والاتصالات. ونتيجة لتلك التطورات فإنه يمكن للنشاطات والعمليات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية التي كان يمكن أن تكون محصورة ضمن نطاق أصغر أن تكون ويسهولة أكبر، ملموسة وملاحظة على مستوى أوسع. وهذا لا يعني أن كل شيء يحدث الآن على مستوى عالمي، أو أن كل العمليات العالمية تتم بنفس الطريقة، لكن ذلك لا يعني أن الطرق التي تختبر من خلالها "التنمية" وتشجع يمكن أن تكون مختلفة جدًّا.

وهناك جدل قوي حول ما إذا كانت "العولمة" تعد ظاهرة "جديدة"، فبالنسبة لمن يطلق عليهم "منتقدي" العولمة، تعتبر عمليات الترابط العالمية في نهاية القرن العشرين استمرارًا لروابط التجارة وأشكال التبادل الثقافي والسياسي التي كانت قائمة لقرون (انظر الفصل الأول عن الاستعمار). ومع أن آخرين لا ينكرون أنه كان هناك عمليات عالمية النطاق لفترة طويلة إلا أنهم يزعمون أن ما يحدث اليوم يعد مختلفًا كمًّا ونوعًا عما حدث سابقًا (Held *et al*. 1999; Hirst and Thompson 1999) .

وقد دخلت "العولمة" إلى الخطاب التنموي لكثير من الحكومات، إما لأنها تعد فرصة لتعزيز النمو والحد من الفقر (الإطار ٧,١)، وإما لأنه ينظر "للعولمة" كواقع حتمي يفرض على الدول إما ممارسة اللعبة، أو الإخفاق في بحثها عن التنمية (Kelly 2000). ومع أنه من المهم الاعتراف بأنه لا يمكن النظر للعولمة كعامل مسبب في التنمية

(Dicken 2004: 7) ؛ إلا أن هناك بالأحرى عمليات خاصة ضمن فكرة مظلة العولمة التي سيكون لها أطر محددة زمانًا ومكانًا. فضلا عن ذلك، وكما لاحظنا خلال الكتاب، فمن المهم الاعتراف بأنه يمكن أن يكون للعملية نفسها آثار مختلفة جدًّا سواء من حيث المكان أو فيما يتعلق بمجموعات مختلفة من الناس. ولذا فإن التقبل الكامل (أو الرفض الكامل) لما يمكن أن تقدمه العمليات التي يطلق عليها "العولمة" يخفق في إدراك ما أطلقت عليه دورين مايسي Doreen Massey (1993) "هندسة القوة" 'power-geometry'. إن المنافع المتوقعة لضغط وتقارب الزمان – المكان ليست متوفرة للجميع بالتساوي، وبالتالي فإن تنامي التبادلات مع الناس والأماكن من الجزء الآخر من العالم لا تعد بالضرورة مرغوبة بالنسبة لبعض الجماعات.

تقسيم دولي جديد للعمل

برغم الحقيقة المتمثلة في وجود روابط متنامية على المستوى العالمي في نشاطات مختلفة، إلا أن المظاهر الاقتصادية هي التي كانت بارزة بشكل خاص في الأدبيات والسياسة المتعلقة بالتنمية والعولمة (انظر الإطار ٧.١). وتشير التغيرات التي حدثت في مجالات النقل والاتصالات والتقنية إلى أن عمليات الإنتاج يمكن اليوم أن تحدث في مواقع عديدة لم تكن في السابق مجدية اقتصاديًّا. وقد أسهم هذا في بروز ما أطلق عليه "التقسيم العالمي الجديد للعمل"، الذي يشير إلى التحول عن التصنيع في البلدان الشمالية إلى الإنتاج الصناعي في الجنوب حيث كلفة الأرض والعمل أقل. وكما رأينا في الفصلين الثاني والثالث، كانت البلدان الصناعية الجديدة في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والبلدان الكاريبية قادرة على الاستفادة اقتصاديا من تلك العملية من خلال تحولها إلى مواقع لمصانع الشركات عبر القومية TNC. ويزعم ديكن Dicken (2003) أن هذا يعد جزءًا مما أطلق عليه "تحول عالمي".

الإطار (٧,١)

الورقة البيضاء لقسم التنمية الدولية DFID "التخلص من الفقر العالمي: جعل العولمة تعمل لصالح الفقراء"

أصدر قسم التجارة الدولية للحكومة البريطانية (DFID) في سنة ٢٠٠٠م ورقته البيضاء الثانية التي جاءت مركزة على ما ستقوم به الحكومة البريطانية للمساهمة في أهداف التنمية الألفية (انظر الفصل الأول). ومع أن الورقة البيضاء لا تعد تشريعًا، إلا أنها تقدم ملخصًا لسياسة الحكومة حول موقف ما وتشكل في الغالب أرضية لتشريع لاحق.

وتظهر الورقة البيضاء اهتمامًا بالتعريفات المتنافسة "للعولمة" مؤكدة أنه برغم أن معناها العام يتمثل في تنامي الترابط والاعتماد المتبادل، لكنه يمكن أن يتضمن تزايد حركة السلع والخدمات والناس والمعلومات، فضلا عن الاتفاقيات الدولية حول حماية البيئة وحقوق الإنسان. ويؤمن قسم التجارة الدولية بأن للعولمة إمكانية كبيرة فيما يتعلق بالتخلص من الفقر، إلا أنه ليس هناك ضمانًا بنتيجة إيجابية:

> في حالة إدارتها بحكمة، فإن الثروة الجديدة المتولدة عن العولمة تخلق الفرصة لانتشال ملايين من فقراء العالم من فقرهم، أما عندما تساء إدارتها فيمكن أن تؤدي إلى تفاقم فقرهم. ولا يمكن تحديد أي النتيجتين مسبقًا حيث يعتمد ذلك على خيارات السياسة التي تتبناها الحكومات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
>
> (٢٠٠٠م: ١٥)

ولذلك فهناك توجه تكنوقراطي وإداري قوي تجاه العولمة. وعندما يتم تبني التقنيات الملائمة من قبل مختلف الفاعلين في مجال التنمية فإن الحد من الفقر سيتبع ذلك.

ووفقًا للورقة البيضاء فإن الإدارة الصحيحة هي تلك المنبثقة عن نظام التجارة الحرة لليبرالية المحدثة، فالثروة ستولد فقط إذا سمح للتجارة بين الأمم بالتدفق بحرية، وعملت الأسواق بكفاءة. وهناك عدد من الأجزاء عن إصلاح المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة. ومع أن عموم هجوم الورقة البيضاء تركز على التوجه المهيمن تجاه التنمية من خلال تدخل محدد للدولة، إلا أنها أكدت على دور قوي للسوق وزيادة مساهمة المجتمع المدني.

المصدر: adapted from DFID (2000)

وبينما حافظت الولايات المتحدة وألمانيا على مواقعهما كأكبر البلدان المصدرة للمنتجات الصناعية خلال الفترة من ١٩٦٣م إلى ٢٠٠٠م وفقًا لمعايير الإنتاج الصناعي العالمي، إلا أن عدة تغيرات هامة قد حدثت في ترتيب البلدان الخمسة عشر الأكبر من

حيث التصدير الصناعي (الجدول ٧,١)، حيث ارتقت كل من الصين وكوريا الجنوبية والمكسيك وتايوان وسنغافورة إلى مصاف قمة الخمسة عشر وكان وضع الصين على وجه الخصوص مثيرًا للإعجاب. والأمر كذلك وفقًا لمعيار النسبة المئوية، فمع أن الولايات المتحدة وألمانيا ظلتا تتربعان على قمة الترتيب، إلا أن حصتهما من الصادرات الصناعية العالمية قد انخفضت من ٣٣٪ في ١٩٦٣م إلى ٢١٪ في ٢٠٠٠م.

الجدول (١ ,٧). الأنماط المتغيرة لصادرات التصنيع العالمية، ١٩٦٣-٢٠٠٠م.

	٢٠٠٠		١٩٦٣	
	٪	الترتيب	٪	الترتيب
الولايات المتحدة	١٢,٣	١	١٧,٤	١
ألمانيا	٨,٧	٢	١٥,٦	٢
اليابان	٧,٥	٣	٦,١	٥
فرنسا	٤,٧	٤	٧,٠	٤
المملكة المتحدة	٤,٥	٥	١١,٤	٣
كندا	٤,٣	٦	٢,٦	١٢
الصين	٣,٩	٧	غير متوفر	غير متوفر
إيطاليا	٣,٧	٨	٤,٧	٦
هولندا	٣,٣	٩	٣,٣	٩
هونغ كونغ	٣,٢	١٠	٠,٩	١٥
بلجيكا	٢,٩	١١	٤,٣	٧
كوريا الجنوبية	٢,٧	١٢	٠,٠	غير متوفر
المكسيك	٢,٦	١٣	غير متوفر	غير متوفر
تايوان	٢,٣	١٤	٠,٢	غير متوفر
سنغافورة	٢,٢	١٥	٠,٤	غير متوفر
المجموع	٦٨,٨		٧٦,٧	

المصدر : adapted from Dicken (2003: 40)

ملاحظة: غير متوفر ؛ أي لم يكن في قائمة الخمسة عشر الكبار في ١٩٦٣م.

اللوحة (١ ,٧). مجمع صناعي، ووكسي، الصين.

ولا يقتصر هذا التحول العالمي على التصنيع فقط، فمع التطورات في التقنية وزيادة مستويات التعليم في أجزاء من الجنوب يحدث الآن نقلا لنشاطات قطاع الخدمات، التي تشمل عمليات معالجة البيانات ومراكز الاتصال، فعلى سبيل المثال، أعلن بنك HSBC في أكتوبر ٢٠٠٣م أنه بصدد التخلص من ٤٠٠٠ وظيفة من مراكز الاتصال في المملكة المتحدة ونقلها إلى مدينة حيدر آباد في الهند التي توفر قوة عمل مؤهلة بشكل مناسب ولا تكلف إلا جزءًا يسيرًا من كلفة قوة العمل البريطاني. وفضلا عن ذلك، فإن أجور مكالمات الهاتف بين المملكة المتحدة والهند قد انخفضت بشكل كبير، مما جعل القيام بتلك الخطوة مجديًا من الناحية المالية. فقبل يناير ٢٠٠١م كانت تكلفة المكالمة من الهند إلى المملكة المتحدة تصل إلى ٤٨,٠ روبية، إلا أنها انخفضت بحلول أكتوبر ٢٠٠٣م إلى ٧,٦ روبية فقط. وتقدر شركة ديلويت للأبحاث أنه بحلول ٢٠٠٨م سينتقل ما يقارب ٢ مليون وظيفة في الخدمات المالية من الشمال إلى الهند (Finch 2003).

العولمة والتجارة

تستطيع التجارة، كما أوضح ريكاردو في نقاشه للأفضلية المقارنة (انظر الفصل الثاني) أن تحقق منافع اقتصادية عظيمة، فمع الإمكانات المتعاظمة لوسائل المواصلات، والاتصالات، التي قربت المسافات واختصرت الأوقات، فضلا عن التقنيات المتطورة، أصبح ممكنًا وبشكل متزايد إنتاج كثير من السلع في أماكن بعيدة جدًّا عن الأسواق. ويمكن القول بأن هذا الأمر يسمح بتوفر فرص جديدة للمشاركة في التجارة العالمية ومن ثم يقدم فرصًا أكبر لتوليد الثروة.

وفي ظل أجندة الليبرالية المحدثة كان التركيز على التجارة يمثل ركنًا أساسيًّا حيث تشجع نظرية الليبرالية المحدثة الانفتاح بدلا من حماية الأسواق والمنتجين المحليين، بزعم أن ذلك يسمح بمزيد من الاستخدام الكفء للموارد، وتبادل التقنية، وفرص أعظم للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الحمائية تؤدي إلى تدني الكفاءة، وأسعار أكثر ارتفاعًا وقيود على النمو الاقتصادي، إلا أن التجارة العالمية بحاجة لأن تعمل وفق قواعد محددة، فمع أنه ينظر لأفكار آدم سميث عن اليد الموجهة للسوق على أنها الآلية الملائمة إلا أنه من الواضح أن تلك السوق الحرة ليست موجودة على أرض الواقع، ولهذا شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولات تجاه التحكم في التجارة العالمية من خلال المنظمات الدولية بدءًا بالاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة اختصارًا (الجات GATT) التي أنشئت كجزء من مؤتمر بريتون وودز (الفصل الثاني) والتي استبدلت فيما بعد في ١٩٩٥م بمنظمة التجارة العالمية (WTO).

وتهدف منظمة التجارة العالمية المكونة من ١٤٦ دولة عضو (حتى أبريل ٢٠٠٣م) إلى تشجيع تحرير التجارة بين أعضائها (WTO 2003). ومقارنة بالجات تتمتع منظمة التجارة العالمية بسلطة فرض العقوبات التجارية. وفي هذا السياق، فعندما تنتهك إحدى الدول الأعضاء قواعد الحمائية يمكن لأعضاء آخرين الطلب من منظمة

التجارة العالمية التحقيق في الأمر. ومع أنه قد يبدو أن ليس هناك "خاسرون" في التجارة الحرة، كما رأينا في الفصل الثاني، إلا أن إزالة أدوات الحماية يمكن أن تؤدي عمليًّا إلى القضاء على الصناعات المحلية بسبب التنافسية أو المشاكل البيئية (انظر الفصل السادس). ولذا ينظر إلى منظمة التجارة العالمية غالبًا كصورة مصغرة للنشاط الرأسمالي في عالم معولم. ونتيجة لذلك أصبحت لقاءات منظمة التجارة العالمية بؤرة لاحتجاجات قوية في الغالب. ومع أنه غالبًا ما نظر إلى ذلك كجزء من حركة "مناهضة العولمة" أو "مناهضة الرأسمالية"، إلا أن الواقع يشير إلى أن المحتجين يمثلون نطاقًا واسعًا من وجهات النظر والمصالح فضلا عن تبني أشكال مختلفة من الاحتجاجات (Glassman 2001).

وتعرضت منظمة التجارة العالمية للانتقاد لكونها متأثرة بقوة أكثر مما ينبغي بوجهات نظر البلدان الشمالية على حساب بلدان الجنوب، برغم التفوق العددي لبلدان الجنوب. وبرغم توجيه دعوات مستمرة تجاه بلدان الجنوب لخفض الحمائية (الإطار ٧,٢)، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على سبيل المثال لا تزال تفرض حواجز جمركية عالية ضد الواردات الزراعية فضلا عن تقديم إعانات للمنتجين المحليين. وقد احتلت قضية غياب المساواة الحمائية الجزء الأساسي من نقاشات اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٣م في كانكون بالمكسيك كما مثلت بؤرة الاحتجاج وخاصة فيما يتعلق بالزراعة. وبينما تمخضت اللقاءات السابقة عن تغييرات قليلة لصالح الجنوب إلا أن لقاء كانكون كان مختلفًا، حيث عملت دول ما عرف "بمجموعة ٢١" التي تضم بلدان جنوبية أساسية مثل الصين والهند والبرازيل معًا لمقاومة ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ورفضت الموافقة على اقتراحاتهم مما أدى إلى فشل اللقاء وعدم التوصل إلى اتفاق.

الإطار (٧,٢)

سياسات التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية

أنشئت منظمة التجارة العالمية كمنظمة قواعد لتشجيع التجارة الحرة وهناك مثالان يبرزان طريقة عمل تلك القواعد.

واردات الموز الأوربية وفقًا لاجتماع لومي ١٩٧٥م (مع تجديدات لاحقة) تم الاتفاق على منح الدول الأفريقية والكاريبية والمحيط الهادئ (التي تعرف اختصارًا ببلدان ACP) فرصًا تفضيلية لتسويق لبعض منتجاتها في الأسواق الأوربية. وقد كان هذا مهمًّا بشكل خاص بالنسبة للمنتجات الزراعية التي شكلت جزءًا أساسيًّا من دخل التبادل الأجنبي لتلك البلدان. ومثّل الموز منتجًا أساسيًّا في تلك الاتفاقيات مشكلا قرابة ٦٠٪ من صادرات بعض البلدان ومعظمها في الكاريبي. وكانت واردات الموز من غير بلدان ACP تخضع لنظام الحصص والتعريفات الجمركية.

وفي ١٩٩٦م تقدمت الولايات المتحدة بشكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد تلك المعاملة التفضيلية زاعمة أنها تنتهك قواعد التجارة الحرة. ويشار إلى أن الولايات المتحدة لا تُصَدِّر الموز إلا أن للشركات الأمريكية مثل شيكيتا Chiquita مصالح كبيرة فيما يتعلق بإنتاج الموز في أمريكا اللاتينية. وتحدى الاتحاد الأوربي الشكوى، إلا أن منظمة التجارة العالمية حكمت لصالح الولايات المتحدة.

الصلب الأمريكي فرضت حكومة الولايات المتحدة في ٢٠٠٢م تعريفات جمركية متنامية على واردات الصلب إلى الولايات المتحدة زاعمة أن ذلك لم ينتهك قواعد منظمة التجارة العالمية لأن تلك القواعد تسمح باتخاذ إجراءات طارئة في أوقات الأزمات وأن أحداث ١١ سبتمبر والأزمة الاقتصادية المصاحبة لها قد بررت تلك الإجراءات. ومع ذلك فقد احتجت الصين والبرازيل والاتحاد الأوربي واليابان وكوريا ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية زاعمة أن التعريفات الجمركية كانت مناقضة لقواعد منظمة التجارة العالمية. وفي نوفمبر ٢٠٠٣م وافقت منظمة التجارة العالمية بأن تلك التعريفات على الصلب كانت بالفعل متناقضة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية الوقائية وطالبت الولايات المتحدة بتغيير سياستها.

المصادر: adapted from Hines (2000); Thorpe and Bennett (2002); WTO (2003)

"التجارة العادلة"

تعتبر مجموعة ٢١ في قمة كانكون مثالا لكيف يمكن للبلدان الأفقر والمنظمات غير الحكومية أن تستخدم اتفاقيات التجارة كطريق للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة المتطورة. وهناك مسار آخر من خلال ما أطلق عليه "التجارة العادلة". ولا يشبه ذلك

"التجارة الأخلاقية"، لكنه يعد جزءًا من نفس الحركة المهتمة باختبار كيفية إنتاج السلع وتبادلها وما هي التبعات المترتبة على تلك العمليات على كل من المنتجين والبيئة... إلخ (انظر الإطار ٧,٣).

الإطار (٧,٣)

تعريفات التجارة

التجارة الأخلاقية ليس هناك تعريف واحد لكنها بشكل عام تشير إلى التجارة التي يكون فيها الاهتمام موجهًا نحو قضايا البيئة، واعتبارات حقوق الإنسان، والرفق بالحيوان وقضايا اجتماعية أخرى. ويؤكد بلاوفيلد Blowfield 1999: 754 أن: أفضل طريقة للتفكير في التجارة الأخلاقية تتمثل في النظر إليها بمعايير المجال – أي كمصطلح يجمع اقترابات مختلفة مؤثرة على تجارة السلع والخدمات المنتجة وفقًا لشروط تعد مسئولة اجتماعيًا و/ أو بيئيًا وماليًا أيضًا.

التجارة الحرة تحدث التجارة الحرة عندما لا يكون هناك عقبات في طريق الحركة الحرة للسلع والخدمات. ويمكن أن تشمل تلك العقبات سياسات من قبيل التعريفات الجمركية، الحصص، والمعاملة التفضيلية للشركات المحلية على حساب الأجنبية.

التجارة العادلة "تعتبر التجارة العادلة اقترابًا بديلا للتجارة الدولية التقليدية. إنها مشاركة تجارية تهدف إلى تنمية مستدامة للمنتجين المهمشين والمتضررين. وتحاول أن تحقق ذلك من خلال توفير شروط تبادل تجاري أفضل من خلال الوعي والحملات الدعائية" (Fairtrade Foundation 2003).

وقد كانت هولندا أول بلد يقدم مشروع لتصنيف التجارة العادلة وذلك في سنة ١٩٨٩م، فبينما يحاول مناصرو السوق الحرة تشجيع الحركة السهلة للسلع والخدمات حول العالم حيث تحدد الأسعار من خلال العرض والطلب، تعكس الأسعار التي يدفعها المستهلك ضمن حركة التجارة العادلة سعرًا "عادلا" استنادًا على التكلفة التي يدفعها المنتج. وهنا يقبل المستهلكون دفع سعر أعلى لإدراكهم أن ذلك يعني أن المنتج سيحصل على عائد معقول لجهده. ولكي يصنف أي منتج "كتجارة عادلة" ينبغي أن يتضمن إنتاجه وتبادله معظم الخصائص التالية:

- أن يكون كل من المستهلكين والمنتجين على دراية بشروط التجارة وما المقصود بالتجارة العادلة.
- وجود منظمة مستقلة مثل مجلس الأمناء منفصلة عن المصالح التجارية لضمان أن تتم عملية التبادل طبقًا لمبادئ التجارة العادلة.
- إمكانية ضم الموردين والمنتجين في مشروعات التجارة العادلة إذا كانوا فقراء أو محرومين نسبيًّا من أعمال الأسواق التجارية.
- توفر نظم مراقبة ملائمة على أن تتضمن تلك النظم انخراط المنتجين في تطوير نظم المراقبة.
- التوافق على شروط التجارة من قبل كل من المنتجين والشركات المشترية لسلعهم. وتضمن تلك الشروط أن يحصل المنتجون على دعم أكبر من ذلك الذي يحصلون عليه من علاقتهم بالسوق التجارية.

(Fair Trade Foundation 2003)

أما المجالات الرئيسة التي تعمل فيها التجارة العادلة فتتمثل في المنتجات الغذائية وخاصة القهوة والشاي، ففي المملكة المتحدة ارتفعت مشتريات المنتجات التي تحمل علامة "تجارة عادلة" إلى أكثر من الضعف بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣م بمشتريات بلغت أكثر من ٩٢ مليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٣م (الشكل ٧,١). وشملت تلك المشتريات قرابة ١٣٠ منتجًا مختلفًا ينتج بواسطة ٦٠ شركة (Fair Trade Foundation 2004). وعلى المستوى العالمي هناك مبادرات تجاه تصنيف التجارة العادلة في ١٧ بلدًا، لشراء منتجات أكثر من ٨٠٠٠٠٠ منتج في أكثر من ٤٠ بلدًا. وتعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر سوق للتجارة العادلة في العالم بعد سويسرا (FLO 2003).

الشكل (١ ,٧). النمو في الإنفاق على منتجات التجارة العادلة في المملكة المتحدة.

المصدر: استنادًا على بيانات من مؤسسة التجارة العادلة (٢٠٠٤م).

ويشار إلى أن منتجات التجارة العادلة قد شكلت في ٢٠٠٢م ما يقارب ١٤٪ من سوق القهوة المحمصة والمطحونة في بريطانيا (Fair Trade Foundation 2004). ومع أن منتجات التجارة العادلة لا تزال تمثل جزءًا صغيرًا لكنه ناميا من السوق العالمية إلا أنه كان هناك نتائج إيجابية جدًّا في أي مكان تقدم فيه عملية التجارة العادلة (انظر الإطار ٧,٤). ويظهر مثال التجارة العادلة كيف يمكن توظيف الروابط العالمية بين الشمال والجنوب لتشجيع عمليات التنمية ليس فقط بمعايير النمو الاقتصادي ولكن أيضًا في تحسين نوعية الحياة.

وبرغم ذلك يرى الليبراليون الجدد أن سياسات التجارة العادلة تمثل تدخلا غير مرحب به في آليات عمل السوق الحرة، فعلى سبيل المثال نشر معهد آدم سميث تقريرًا في مارس ٢٠٠٤م ينتقد شركات التجارة العادلة للقهوة (Lindsey 2004). وزعم التقرير أن دفع نقود إضافية لكوب من القهوة يشجع فقط المنتجين للاستمرار في إنتاج القهوة،

بينما كان ينبغي عليهم التنويع في نشاطات أخرى. فضلا عن ذلك طالب التقرير من بلدان الشمال الاستمرار في تقليص الإعانات الزراعية من أجل مساعدة منتجي الجنوب للوصول للأسواق الشمالية.

الإطار (٧,٤)

تعاونية كوابا كوكو، غانا

مثّل إنتاج الكاكاو نشاطًا هامًّا لتوليد الثروة في ريف غانا منذ فترة الاستعمار، حيث اشتغل الآلاف من صغار الفلاحين بزراعة المحصول لبيعه إلى "وسطاء" من أجل بيعه في السوق العالمية. وفي ثلاثينيات القرن العشرين سيطرت الحكومة الاستعمارية آنذاك على تجارة محاصيل الكاكاو واستمر ذلك بعد استقلال غانا عن بريطانيا في ١٩٥٧م. ومن خلال القيام بذلك كان يفترض من الحكومة أن تحمي المنتجين من تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. ومع ذلك فقد انخفضت أسعار الكاكاو العالمية في أواخر سبعينيات القرن العشرين بمقدار الثلثين ومع تبني غانا حزمة التكيف الهيكلي SAPs خلال الثمانينيات أضحى ذلك الدعم غير ممكن بعد ذلك.

وفي ١٩٩٣م أسست مجموعة صغيرة من الفلاحين تعاونية كوابا كوكو. وقررت التعاونية أن تبيع محصولها مباشرة بدلا من الاعتماد على الوسطاء الذين عرفوا بممارساتهم الاستغلالية مثل التطفيف في وزن المحصول بغرض دفع ثمن أقل للمنتجين. وقد تم بيع بعض المحصول لشركة تجارة عادلة. وبرغم أن مبيعات التجارة العادلة تشكل ٢٪ فقط من إجمالي التجارة، إلا أنها مهمة لأنها توفر دخلا مضمونًا (١٦٠٠ دولار أمريكي للطن) بغض النظر عن سعر الكاكاو عالميًّا، كما تدفع ١٥٠ دولارًا إضافية للمشاريع الاجتماعية في المجتمع. واستخدمت تلك النقود لبناء شبكات مياه للشرب ولدفع تكاليف التأمين الصحي.

وأثبت ذلك الأمر نجاعته وقرر الفلاحون في ١٩٩٧م أن ينتجوا بأنفسهم قطع الشوكولاته، لذا أنشئت شركة الشوكولاته المقدسة بمساعدة من منظمات تتخذ من بريطانيا مقرًّا لها. وشمل مجلس أمناء الشركة ممثلين عن الفلاحين وتملك الفلاحون جميعهم أسهمًا في التعاونية لكي يحصلوا على حصة من الأرباح.

ودشنت قطعة الشوكولاته المقدسة في ١٩٩٨م وكانت ناجحة جدًّا. وأدت المنافع المتحققة من المساهمة في التعاونية إلى توسيعها بحيث أصبحت الآن تتكون من قرابة ٤٥٠٠٠ عضو من الفلاحين. ولم تساعد التعاونية في توليد الثروة فقط، بل إن هناك أيضًا برامج مهمة لمشاركة العضو واعترافًا بدور المرأة في إنتاج الكاكاو حيث يشكل النساء قرابة ٣٠٪ من أعضاء التعاونية.

المصادر: adapted from Divine Chocolate (2003); Purvis (2003); Tickle (2004)

التعاون الإقليمي

يحتمل أن تكون العلاقات بين البلدان والشعوب والمنظمات المختلفة قد ازدادت لكن هذا لا يعني أن كل شيء يعمل الآن على مستوى عالمي، ففي المجال الاقتصادي والسياسي أضحت التجمعات الإقليمية مهمة بشكل متزايد. ومع أن الاتحاد الأوربي (EU) ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) تعد التكتلات الأبرز بمعايير التأثير، إلا أنها ليست الوحيدة من نوعها.

ووفقًا لهتن Bjorn Hettne (1995) فإن إستراتيجيات التنمية ذات الأسس القومية تواجه صعوبة متزايدة في تنفيذها في عالم معولم. ويرجع فرانز شورمان Frans Shuurman في تحليله "للأزمة" في نظرية التنمية (الفصل الأول) تلك الأزمة إلى الترابط المتنامي للاقتصاد العالمي، فضمن هذا الإطار "يحدد لكل دولة قومية وظيفة تتقلص باستمرار، ومع ذلك ما زالت نظريات التنمية تستخدم الدولة القومية كإطار مفيد للتطبيق السياسي" (Shuurman 1993: 10).

وتدل الأهمية المتنامية للشركات العبر قومية، والمؤسسات المالية الدولية، والترابط المتزايد عبر الحدود القومية فيما يتعلق بالتجارة، والهجرة وغيرها من السياسات على أن الاقتصار على تناول التنمية ضمن حدود الدولة القومية لم يعد مقنعًا. ويشار هنا إلى أن تأثير العوامل الخارجية على وضع الدولة التنموي كان يمثل جزءًا مهمًّا من المزاعم البنائية والتبعية التي تطرقنا لها في الفصل الثالث. حيث كان الحل يتمثل وفقًا لمنظرين من أمثال بيربش وفرانك في حماية الاقتصاديات المحلية إما من خلال الحمائية وإما تبني التوجه الأكثر تطرفًا المتمثل في الانسحاب من النظام الاقتصادي العالمي. وكما ناقشنا في الفصل الثالث لم تحقق تلك المحاولات في الغالب إلا نجاحًا محدودًا. وطبقًا لهتن، ينبغي على بلدان الجنوب أن تعمل ضمن تجمعات إقليمية أكبر بدلا من العمل كدول منفردة في بيئة اقتصادية يحتمل أن تكون معادية.

ويعد كل من الاتحاد الأوربي والنافتا والإيبك بعضًا من الأمثلة الأكثر وضوحًا لمثل تلك التجمعات التي تمكن أعضاؤها من الاستفادة من كونهم جزءًا من منظمة فوق قومية. إلا أن الاستفادة تختلف من منطقة لأخرى، فحرية الحركة تعد جزءًا من تفويض الاتحاد الأوربي، لكنها لا تعد كذلك في التجمعين الآخرين. كما أن تحرير التجارة يعتبر مطلبًا أساسيًّا في حالات النافتا والاتحاد الأوربي لكنها ليست كذلك في حالة الإيبك. ويتمثل المبرر الأساس وراء قيام تلك التجمعات الإقليمية لمثل ذلك النموذج في كونها توفر قوة تفاوضية أكبر مقارنة بالعمل كدول منفردة.

ولا تعتبر التجمعات الإقليمية كيانًا جديدًا ضمن النقاشات التنموية، حيث سبق أن انخرط عدد من البلدان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في محاولات لإنشاء اتفاقيات تجارية إقليمية أو أسواق مشتركة أثناء فترة التصنيع بهدف إحلال الواردات خلال الستينيات والسبعينيات (انظر الفصل الثالث).

وكان التبرير الاقتصادي خلف تلك المحاولات يتمثل في تجريب وتوسيع أسواق السلع المنتجة محليًّا (الإطار ٧,٥)، إلا أنه كما توقفت سياسة إحلال الواردات ISI عند حدود معينة، فكذلك كان الحال غالبًا مع محاولات التعاون الإقليمي التي واجهت صعوبات وخاصة عندما يكون هناك تفاوتات واضحة بين الأعضاء.

الإطار (٧,٥)

السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM)

أنشئت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في ١٩٦٠م من قبل كل من كوستاريكا، وجواتيمالا، ونيكاراغوا وانضم إليها بعد وقت قصير كل من الهندوراس والسلفادور. وتم وضع حاجز تعريفة جمركية مشترك من أجل أن تخضع كل الواردات من غير بلدان السوق لنفس المستوى الضريبي بغض النظر عن البلد الذي استوردت منه. وقد كانت مستويات التعريفة المفروضة على السلع الاستهلاكية مرتفعة لأن تلك السلع كانت محور الإنتاج المحلي في ظل سياسة إحلال الواردات ISI. وكان من الممكن المتاجرة ببعض السلع وخاصة السلع الصناعية داخل السوق المشتركة دون فرض تعريفة عليها لكن لم يكن هناك تجارة حرة في كل السلع والخدمات ضمن السوق المشتركة، فعلى سبيل المثال، كانت المنتجات الزراعية مستثناة من اتفاقية السوق المشتركة حتى التسعينيات.

وساعدت تلك السياسات في زيادة التجارة عبر الإقليمية من ٦,٥٪ من إجمالي تجارة البلدان الخمسة الأعضاء في الستينيات إلى ٢٦,١٪ في ١٩٧١م. ومن المحتمل أن ذلك قد أسهم في تعزيز الإنتاج المحلي، إلا أنه برغم وجود آلية للمساعدة في توزيع العائدات الجمركية (كما هو الحال مع SACU الذي سيناقش لاحقًا)، ومشاريع لتعزيز التنمية الصناعية، إلا أن العائدات لم توزع بالتساوي مع استفادة السلفادور بشكل خاص. وأدت الاضطرابات السياسية ومشاكل اقتراب سياسة إحلال الواردات ISI، فضلاً عن أزمة الدين وسياسات التكيف الهيكلي إلى حدوث ركود في نشاطات السوق المشتركة. وبحلول ١٩٩٠م كانت التجارة عبر الإقليمية قد هوت إلى ١٥,٢٪ من إجمالي التجارة. ومع أن ذلك الرقم قد ارتفع لكنه لم يستعد مستوياته في سنة ١٩٧٠م.

المصادر: adapted from Bulmer-Thomas (1988, 1998); Grugel (1995)

ومع ذلك استمر نمو التجمعات الإقليمية للتجارة الحرة والمؤسسات الإقليمية للتعاون الاقتصادي عبر الحدود حتى وقتنا الحاضر. وبرغم أن الحالة العالمية قد تكون مختلفة إلا أن هناك حاجة ملاحظة للتنظيم على مستوى يتجاوز الدولة القومية، ولذا فهناك تنامي مفرط لمنظمات التعاون الإقليمي (الجدول ٧,٢) وبأهداف متباينة. ويعد الاتحاد الجمركي الجنوب إفريقي (الإطار ٧,٦) مثالا مهمًّا لكيف يمكن لبلدان فقيرة أن تعمل معًا بحثًا عن المصالح. ومع ذلك فهناك قيود على ما يمكن لتلك التجمعات أن تنجز، ففيما يتعلق بشروط التجارة، يمكن أن تكون مزايا التجارة البينية محدودة إذا كانت البلدان جميعها تنتج نفس الأنواع من السلع بخلاف الوضع في حالة تجمع النافتا حيث يوجد تقسيم للعمل بين الولايات المتحدة وكندا من جانب والمكسيك من الجانب الآخر. وتشير الأفضليات المقارنة لبلدان مختلفة أن هناك تدفقات هامة للسلع عبر الحدود (الجدول ٧,٣). وبالمقارنة، فبينما يحتمل أن تكون التجارة في تجمعات تجارية أخرى مهمة إلا أن هناك احتمالات محدودة للتجارة عبر الإقليمية إذا كانت كل البلدان تنتج سلعًا متشابهة.

الجدول (٢ ,٧). نماذج لمنظمات التعاون الإقليمي.

الاسم	الأعضاء	التاريخ	النشاطات
الاتحاد الأفريقي	٥٢ دولة إفريقية	١٩٩٩م (منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا)	التنسيق للتعاون من أجل التنمية
الإيبك (التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ)	٢١ عضوًا ومن ضمنها أستراليا والصين واندونيسيا واليابان والمكسيك وروسيا وسنغافورة والولايات المتحدة.	١٩٨٩م	تحرير التجارة
الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)	إندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند (أعضاء منذ ١٩٦٧م) ثم انضم فيما بعد كل من بروناي وكمبوديا ولاوس وماينمار وفيتنام	١٩٦٧م	تعاون سياسي حول الأمن والتجارة وتحرير الاستثمار
كاريكوم (مجتمع الكاريبي)	انتيغوا وباربادوا، والبهاما، وباربادوس، وبيليز، والدومنيكان، وغرينادا، وجامايكا، ومونتسيرا، وسانت كيتس ونيفيز، وغرينادينز، وترينيداد وتوباغو	١٩٦٥م رابطة الكاريبي للتجارة الحرة (كاريفتا) ثم كاريكوم في ١٩٧٣م	سوق مشتركة
الاتحاد الأوربي	٢٥ عضوًا من ضمنها بلجيكا، وبلغاريا، وفرنسا، وألمانيا، وايرلندا، وهولندا، وبولندا، والبرتغال، وسلوفينيا، وأسبانيا، والمملكة المتحدة	١٩٥٧م (السوق الأوربية المشتركة) ١٩٩٢م (الاتحاد الأوربي)	منطقة تجارة حرة، حرية التنقل، نوع من مركزة صناعة القرار السياسي
ميركوسور (السوق المشتركة للمخروط الجنوبي)	الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، وأورغواي	١٩٩١م	سوق مشتركة
نافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)	كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة	١٩٩٤م	منطقة تجارة حرة، بعض القيود على حركة السلع والخدمات
ساكو (الإتحاد الجمركي الجنوب إفريقي)	بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند	١٨٩١م برغم إعادة التفاوض لاحقا	تعريفات جمركية خارجية مشتركة وإعادة توزيع التمويل

الإطار (٧,٦)

الاتحاد الجمركي الجنوب إفريقي (ساكو)

يتكون الاتحاد الجمركي الجنوب إفريقي من خمسة بلدان هي: بوتسوانا، وليسوثو، وناميبيا، وجنوب إفريقيا، وسوازيلاند. ويعد هذا الاتحاد أقدم اتحاد جمركي في العالم حيث يعود تأسيسه إلى ١٨٩١م، إلا أن شروط الاتفاقية قد تم إعادة التفاوض عليها في ثلاث مناسبات منذ ذلك الحين لتنسجم مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة.

ومن الواضح أن القوة الاقتصادية للأعضاء الخمسة غير متوازنة بشكل كبير (انظر الشكل)، فمع أن لدى بوتسوانا أعلى الأرقام فيما يتعلق بمعدل حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي إلا أن جنوب إفريقيا هي من يتمتع بأكبر قدر من القوة والتأثير. ويوجد ضمن الاتحاد حرية حركة للسلع ورأس المال والخدمات إلا أن هناك قيودًا على تحرك العمالة. ولدى الدول تعريفة جمركية خارجية مشتركة (CET)، مما يجعل التكلفة متساوية لكل الدول الخمسة عند استيراد وتصدير السلع إلى ومن الدول غير الأعضاء في الاتحاد. ويشجع نظام التعرفة الجمركية هذا التجارة العبر إقليمية، فمثلا كان أكثر من ٥٠٪ من واردات وصادرات جنوب إفريقيا في ١٩٩٥/ ١٩٩٦م متجهًا نحو دول أخرى في الاتحاد كما جاءت ٧٢٪ من واردات بوتسوانا في ١٩٩٧م من منطقة التجارة الحرة (معظمها من جنوب إفريقيا). ووفقًا لنظام CET تضخ عائدات التعريفات ثم تقتسم بعد ذلك بين الدول الأعضاء. وقد وفر ذلك عائدًا مهمًّا جدًّا للدولة في بوتسوانا، وليسوثو، ناميبيا، وسوازيلاند التي تلقت حصة غير متكافئة من المجموع.

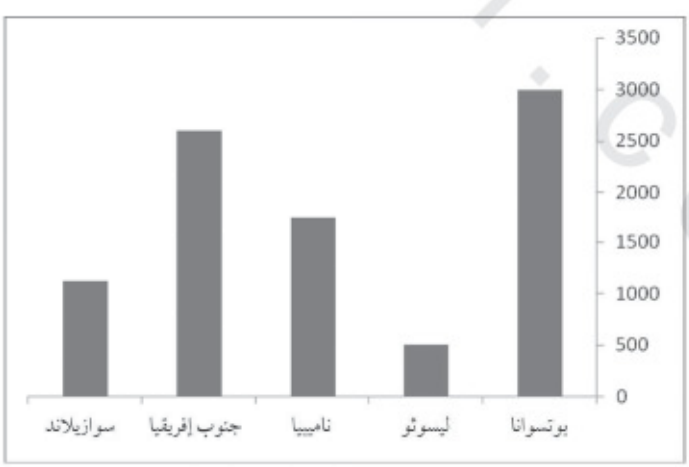

إجمالي الناتج القومي الفردي لأعضاء الاتحاد الجمركي الجنوب إفريقي، ٢٠٠٢م.

المصدر: استنادًا على بيانات من World Bank (2003b)

وفي يونيو ٢٠٠٣م بدأت الولايات المتحدة مفاوضات مع الاتحاد حول إنشاء منطقة تجارة حرة. ووفقًا للممثل التجاري للولايات المتحدة فإن ذلك سيساعد التنمية الاقتصادية في بلدان الإتحاد من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي. وقد وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاتحاد ٢,٨ بليون دولار أمريكي (USTR 2003b). ويقول إن تلك الكمية ستزداد بشكل كبير إذا أزيحت الحواجز التعرفية عن السلع الأمريكية. وتشكك منظمة أوكسفام فرع أمريكا (٢٠٠٣م) في المنافع المتوقعة من منطقة التجارة الحرة بين أمريكا والاتحاد، زاعمة أن ذلك من سيؤدي، من بين أشياء أخرى، إلى فتح الاقتصاديات الجنوب إفريقية واسعًا لإغراقها بالمنتجات الزراعية الأمريكية المدعومة من الحكومة مما يضر بالزراعة المحلية.

المصادر: adapted from Gibb (2004); Oxfam America (2003); USTR (2003b)

الجدول (٣, ٧). التجارة البينية في نافتا.

مجموع التجارة البينية في نافتا	٣٠٦ بليون دولار في ١٩٩٣م
	>٦٢١ بليون دولار في ٢٠٠٢م
الصادرات المكسيكية للولايات المتحدة	ازدادت إلى ٢٣٤٪ خلال ١٩٩٣-٢٠٠٢م
	بلغت ١٣٦,١ بليون دولار في ٢٠٠٢م
الصادرات المكسيكية لكندا	ازدادت ٢٠٣٪ خلال ١٩٩٣-٢٠٠٢م
	بلغت ٨,٨ بليون دولار في ٢٠٠٢م
الصادرات الكندية للولايات المتحدة	١١٣,٦ بليون دولار أمريكي في ١٩٩٣م
	٢١٣,٩ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٢م
الصادرات الكندية للمكسيك	١,٦ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٢م
الصادرات الأمريكية لكندا	٩٦,٥ بليون دولار أمريكي في ١٩٩٣م
	١٥٢,٩ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٢م
الصادرات الأمريكية للمكسيك	٥١,١ بليون دولار أمريكي في ١٩٩٣م
	١٠٧,٢ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٢م
تصل حصة نافتا اليوم إلى ١٩٪ من الصادرات العالمية و ٢٥٪ من الواردات العالمية	

المصدر: adapted from USTR (2003a)

وكما هو الحال مع مناطق التجارة الحرة أو الإجراءات المشابهة لتحرير التجارة داخل التجمعات، يمكن لمثل تلك التجمعات الإقليمية أن تقوم بدور في الحفاظ على

الاستقرار السياسي والأمن في المنطقة، فمثلا، كان التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصارًا (ECOWAS) منخرطًا في عمليات حفظ السلام في ليبيريا من خلال الإيكموغ ECOMOG (مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للتجمع) التي تتكون من جنود من عدد من الدول الأعضاء (ECOWAS 2004).

عبر القومية

ارتبط مفهوم "العبر قومية" في الغالب "بالعولمة". وتشير العمليات العبر قومية إلى نشاطات مستدامة ذهابًا وجيئة عبر الحدود القومية (Glick Schiller *et al.* 1992). فعلى سبيل المثال، تتكون الشركات العبر قومية من شبكات معقدة لعمليات الأبحاث والإنتاج والتسويق، التي تحدث في أكثر من بلد واحد في أي وقت. وتعد النشاطات العابرة للقوميات بالنسبة لتلك الشركات وسيلة لتعظيم الأرباح، فعمليات الإنتاج تتم غالبًا حيثما توجد قوة عمل ملائمة ومدربة ورخيصة، فضلا عن مساعدة حكومية تفضيلية. وكما زعم سابقًا، تواجه الحكومات منفردة في غالب الأمر قيودًا تحدُّ من قدرتها على السيطرة على تحركات ونشاطات الشركات العبر القومية.

وقد ركزت الدراسات المتعلقة بالنشاطات العبر قومية على الهجرة بشكل خاص. ومع أن الهجرة الدولية مثلت سمة للنشاطات الإنسانية منذ ظهور الدول القومية (الفصل الأول)، إلا أن معدلات الهجرة ازدادت منذ الحرب العالمية الثانية. ويعود هذا جزئيًّا إلى تسهيل عملية التنقل نتيجة للتطورات في مجال المواصلات وتقنية المعلومات. كذلك سهلت تلك التغيرات التقنية على المهاجرين الاحتفاظ بروابطهم بين مجتمعاتهم المضيفة وبلدانهم الأصلية (Vertovec 1999). فضلا عن ذلك هناك طلب متزايد على العمالة في قطاعات كثيرة منها الزراعة، وصناعات التصدير، والخدمات الداخلية. وغالبًا

ما يتم استخدام العمالة المهاجرة عندما تكون العمالة المحلية غير كافية للإيفاء بذلك الطلب إما لنقص الأعداد، وإما لأن العمل يعد متدني الأجر جدًّا (Castles 2000).

اللوحة (٢, ٧). لوحة جدارية لاتينية، سانتا كروز، كاليفورنيا.

ويشار هنا إلى أن حكومات البلدان المصدرة لأعداد كبيرة من العمالة قد أدركت بشكل متزايد أهمية توظيف إمكانيات النشاطات العبر قومية لتمكين المهاجرين من المساهمة في التنمية الوطنية. وتعد التحويلات المالية للمهاجرين مهمة بكل تأكيد لأسرهم ومجتمعاتهم ويمكن أن تحدث تحسينات هامة في مستويات المعيشة. كذلك يمكن لتلك التدفقات المالية أن تمثل تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الاقتصاد القومي (الإطار ٧,٧). ولذا قد تلجأ الحكومات إلى تقديم حزمة من السياسات للمساعدة في تسهيل تدفق العمالة خارج البلاد حتى لو أدى ذلك إلى فقدان الاقتصاد المحلي للعمالة الماهرة. وتتضمن تلك السياسات إقامة وكالات توظيف حكومية في الخارج، والسماح بازدواج الجنسية ومنح إعفاءات ضريبية للعائدين من المهاجرين.

الإطار (٧,٧)

الحكومة الفيليبينية، والهجرة والتحويلات المالية

تعد الفيليبين أحد أهم البلدان المصدرة للعمالة في العالم ومع وجود أكثر من ٦,٥ مليون عامل خارج البلد في منتصف التسعينيات (Gutierrez 1995, in Parrenas 2001). وبينما تسافر أغلبية النساء للعمل كخادمات أو ممرضات يهاجر معظم الرجال للعمل في أعمال البناء أو النشاطات المرتبطة بها. ومع أنه يمكن النظر إلى "نزيف الدماغ" الذي يمثله ذلك التدفق إلى الخارج كمشكلة تنموية في الفيليبين، إلا أن ما يرسل إلى الفيليبين ويقارب ٦ بليون دولار أمريكي سنويًا في شكل تحويلات يعد هامًا جدًا للوضع الاقتصادي في البلاد (Karp 1995). ولا يتفوق على دخل العملة الصعبة من التحويلات إلا الدخل الناتج من صناعة الإليكترونيات التي توسعت في مناطق محددة من الفيليبين نظرًا لإنشاء مناطق تجارة حرة وغيرها من الظروف التفضيلية المقدمة للشركات عبر القومية.

وتعتبر الحكومة الفيليبينية عمالها في الخارج "أبطالا" وأدخلت عدة تغييرات قانونية لتسهل على العمالة الفيليبينية حركة الدخول والخروج. وحرصت الحكومة على ضمان أن يستمر أولئك المهاجرون في النظر إلى الفيليبين "كبلدهم الأم"، حتى يستمروا في إرسال المال واحتمال أن يعودوا في نهاية الأمر للإقامة الدائمة والاستثمار في نشاطات داخلية.

المصادر: adapted from Chant and McIlwaine (1995); Parrenas (2001)

كذلك من الممكن أن تستمر روابط "البلد الأصلي" للمهاجرين والمنحدرين من أصول مهاجرة في إرسال دعم مالي وغيره إلى "قراهم في بلدانهم الأصلية". ويمكن أن تسهم تلك التدفقات وبشكل كبير، كما هو الحال مع التحويلات المالية، في تحسين البنية الأساسية مثل المراكز الاجتماعية، وملاعب كرة السلة، والمراكز الصحية (Goldring 1999). ومن ثم فهناك حاجة ملحة لتضمين هذه الأهمية المتزايدة لمثل تلك التدفقات وعمليات المهاجرين العبر قومية الأخرى في دراساتنا وتحليلاتنا لاقترابات التنمية.

ولكن برغم أهمية دور التحويلات الاقتصادية والتدفقات الأخرى في مجال تحسين ظروف الحياة، إلا أنه يجب أيضًا الاعتراف بالتبعات الاجتماعية الخطيرة للهجرة

والتي تشمل تفكك الأسر، مع ترك الآباء لأبنائهم في "البلد الأم" عندما يهاجرون بعيدًا بحثًا عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف العمل التي يواجهها المهاجرون قد تكون خطيرة، وغير صحية، أو تعرضهم لأشكال خطيرة من الاستغلال. وفي بلدان كثيرة لا يستطيع خدم المنازل الدخول إلى البلاد إلا للعمل لدى أسرة محددة. ولذا يعد ذلك النظام شبيهًا بنظام العمالة المحتجزة الذي يكون الموظفون فيه تحت رحمة موظفيهم وغير قادرين على ترك وظائفهم لأن ذلك سيؤدي إلى ترحيلهم (Anderson 2001).

التقنية والاتصالات

تعد التقنية عنصرًا أساسيًّا في اقترابات التنمية التي تنظر للحداثة كغاية، وخاصة فيما يتعلق بطريقة توظيف التقنية الحديثة لمساعدة البشر على تجاوز العقبات الطبيعية أو التعامل معها، مثل شح الأمطار أو الأضرار الناتجة عن الزلازل. ومع أن السبب الرئيس لتوظيف التقنية يتمثل في تحسين الكفاءة حتى يمكن زيادة الإنتاج بنفس الجهد، إلا أننا قد لاحظنا أيضًا كيف يمكن أن يؤدي ذلك التوجه نحو زيادة الإنتاجية باستخدام تقنيات أكثر تقدمًا إلى مشاكل بيئية (الفصل السادس). كما يمكن أن يتسبب إدخال التقنية الحديثة في تفاقم الانقسامات الاجتماعية القائمة وتعميقها (كما هو الحال مع الثورة الخضراء) عندما يكون بعض الناس فقط قادرين على استخدام تلك التقنيات الجديدة. وقد يكون ذلك بسبب التفاوت الاقتصادي، لكنه يمكن أن يعكس توزيعات القوة أيضًا والمعايير السائدة من قبيل عدم السماح لمجموعات معينة، النساء على سبيل المثال، باستخدام أشكال محددة من التقنية. ولذلك تمت بلورة مفهوم التقنية الملائمة أو الوسيطة لمعالجة بعض من تلك القضايا (Schumacher 1974).

ومن الملاحظ أن التطورات التقنية وخصوصًا في مجال الاتصالات كانت حاسمة في نشوء عمليات العولمة، حيث خلقت الإنترنت، بشكل خاص، فرصًا جديدة للاتصالات الفورية وتبادل كميات كبيرة من المعلومات بين ملايين الناس. وتم التركيز على الفرص التي توفرها التقنية الحديثة وخاصة في مجالات التعليم والصحة باعتبارها جديرة بالاهتمام، فعلى سبيل المثال، ركز برنامج التنمية الإنسانية الصادر ٢٠٠١م على دور التقنيات الجديدة (UNDP 2001)، كما احتوت الورقة البيضاء الصادرة عن DFID 2000 بعنوان *توظيف الصحة لمصلحة الفقراء* على فصل حول ذلك الموضوع. ويزعم أن بإمكان الإنترنت المساعدة في التغلب على بعض مشاكل انعدام المساواة المكانية التي تعيق تحسين ظروف الحياة، فمثلا، يمكن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) في التعليم لتمكين الوصول للموارد التي لا تتوفر محليًّا. ويشار في هذا السياق إلى توظيف التلفاز وأشرطة الكاسيت في الصين كجزء من تدريب المعلم الأساسي. كذلك تم إدخال تغييرات في منهجية التعليم للمعلمين الصينيين من خلال برمجيات على الإنترنت مدعومة بمجال واسع من تقنيات أخرى، ومواد مطبوعة واجتماعات مباشرة (Imfundo 2003).

ومع ذلك فمن المهم أن ندرك أهمية "التقسيمات الرقمية" القائمة (الجدول ٧,٤)، إذ إن فرص الوصول إلى تقنية الإنترنت والهاتف ليست متساوية مع وجود اختلافات إقليمية كبيرة فضلاً عن وجود مزيد من التباينات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي فيما يتعلق بالوصول إلى تلك التقنيات، فعلى سبيل المثال يشكل الذكور ٨٦٪ من مستخدمي الإنترنت في إثيوبيا وتصل نسبة مستخدمي الإنترنت ممن هم دون ٣٥ سنة في تشيلي إلى ٧٤٪ (UNDP 2002: 40). لذلك فإن التركيز على تلك التقنيات من أجل تحقيق أهداف التنمية يجب أن ينظر إليه بحذر مع الاستمرار في البحث عن أشكال أخرى للتقنية لا تستبعد مثل تلك الأعداد الكبيرة من الناس.

الجدول (٤ ,٧). الوصول لتقنية الاتصالات وفقًا للمنطقة، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م

	خطوط الهاتف الرئيسة (لكل ١٠٠٠ من السكان)		استضافة الإنترنت (لكل ١٠٠٠ من السكان)[أ]	
	١٩٩٠م	٢٠٠٠م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م
البلدان النامية	٢١	٧٨	(٠)	٠,٧
البلدان الأقل نموًّا	٣	٦	(٠)	(٠)
الدول العربية	٣٥	٧٧	(٠)	٠,٢
بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ	١٧	١٠٤	(٠)	٠,٦
بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٢	١٤٧	٠,١	٠,٤
جنوب آسيا	٧	٣٣	(٠)	(٠)
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	١١	١٥	٠,١	٠,٤
وسط وشرق أوربا وكومنولث الدول المستقلة	١٢٤	٢١٠	٠,٣	٣,٠
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	٣٩٢	٥٢٤	٨,٥	٩٢,٠
بلدان OECD ذات الدخل المرتفع	٤٧٣	٦٠٩	١١,١	١٢٠,٠
العالم	**٩٩**	**١٦٣**	**١,٧**	**١٧,٨**

المصدر : adapted from UNDP (2002) Table 11, pp. 188-9

ملاحظات

(أ) "نظام حاسوبي متصل بالإنترنت – سواء كان حاسوبًا منفردًا متصلاً مباشرة بالإنترنت، أو حاسوب يسمح لمستخدمين عديدين بالوصول إلى خدمات الشبكة من خلاله" (UNDP 2002:265).

(٠) أقل من ٠,١

العولمة الثقافية والتجانس الثقافي؟

لاحظنا في الفصل الخامس كيف ارتبطت أشكال محددة من "التنمية" بعمليات القضاء على ممارسات ثقافية محددة. وقد اكتسبت تلك الادعاءات بالتجانس الثقافي زخمًا من خلال تنامي التواصل البيني للعالم. ويبدو هذا بوجه خاص فيما يتعلق بثقافة الاستهلاك، حيث كثر الحديث عن "مكدنلة" 'McDonalization' أو "كوكلة"

'Coca-calization' العالم مع نشر شركات كبيرة لمراكز إنتاجها ونقاط بيعها أيضًا إلى أبعد الأجزاء النائية في العالم (Klein 2000; Tomlinson 1999). ويفسر البعض هذا الانتشار لممارسات الاستهلاك "الغربية" على أنه نموذج للاستعمار الجديد neo-colonialism، حيث يتم الترويج للموسيقى والطعام والملابس "غير المحلية" على أنها "أفضل"، ولذا ينظر للناس الذين يقبلون على شراء تلك السلع الاستهلاكية على أنهم أكثر "تطورًا" أو "تقدمًا". ويبدو ذلك شبيهًا جدًّا لنظرة ناندا شيرستا Nanda Shrestha (الفصل الأول) للعيش في نيبال والتعرض لفكرة أن قريته وطريقة حياته كانت "متخلفة".

اللوحة (٣, ٧). تأثيرات "معولمة"، بيجين.

وبالرغم من أن تلك النظرة لعمليات الثقافة العالمية قد تعرضت للانتقاد إلا أن هناك إخفاقًا في إدراك قدرة الناس والمجتمعات والحكومات على التعامل مع تلك التدفقات. فمثلا، بدلا من القضاء على ممارسة ثقافية قائمة، يمكن أن يكون هناك عملية تمازج تعرف أيضًا بالتهجين hybridization، فعلى سبيل المثال، يصف هاوس

Howes (1996) كيف تستخدم الكوكاكولا في أماكن مختلفة مؤكدًا: "أنه ليس هناك أي شيء مستورد، حتى الكوكاكولا، لديه مناعة كاملة ضد التهجين" (١٩٩٦م: ٦). فمع أن الكوكا كولا تستخدم أساسًا كمشروب إلا أنها يمكن أن تخلط مع مزيج من المشروبات الكحولية لإنتاج مشروبات محلية معينة. فضلا عن ذلك ينظر للكوكا كولا في روسيا كسائل يمكن استخدامه لإزالة التجعدات.

كما تسببت هجرات ملايين الناس عبر العالم في خلق فرص جديدة للتهجين الثقافي، ففي مدن الشمال، مثلا، تبدو آثار الهجرة واضحة في نطاق المطاعم المتوفرة، كما تشهد شعبية "الموسيقى العالمية" في أرجاء الشمال على حقيقة أن التبادل الثقافي ليس عملية خالصة من الشمال للجنوب، فمن الواضح أن المعايير والممارسات الثقافية التي كانت موجودة في السابق في أجزاء محدودة فقط من العالم تنتشر الآن بشكل متزايد إلا أن ذلك لا يعني أن كل مكان يتحول إلى تبني رؤية محددة للولايات المتحدة الأمريكية.

التعبئة السياسية

أسهمت شبكات الإعلام المتزايدة التعقيد في عمليات العولمة الاقتصادية لكنها وظفت أيضًا من أجل تحقيق أهداف التنظيم السياسي، وقد ناقشنا في بداية الفصل مفاهيم التحكم العالمي وإدراك الحاجة إلى وجود مؤسسات على المستوى العالمي والتي ستنظم القضايا على المستوى ما فوق القومي. ومع أن منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد اكتسبت أهمية متزايدة مع تطور عمليات العولمة، إلا أن هناك نشاطات عبر الحدود القومية يمكن أن تكون أيضا مهمة لمؤسسات أصغر حجمًا. وكما أكد كل من كوهين و رآي Cohen and Rai (2000:8) فإن "العصر العالمي بحاجة لاستجابات عالمية". وزعما أنه مع تزايد اتخاذ القرارات المؤثرة

على حياة الناس على المستوى ما فوق القومي فمن المهم أن تحدث الاستجابات على نفس ذلك المستوى أيضًا.

وفي هذا السياق اكتسب كل من جمع التمويل ورفع مستوى الوعي شكلا مختلفًا في عالم معولم. فمثلا، كان التنظيم للمظاهرات المعادية لمنظمة التجارة العالمية في لقاءات المنظمة المنعقدة منذ سياتل ١٩٩٩م وحتى المكسيك ٢٠٠٣م يتم من خلال استخدام الإنترنت وأشكال أخرى من تقنية الاتصالات المتقدمة. وبنفس الطريقة تعد الحملات اليوبيلية الداعية لإلغاء ديون "العالم الثالث" حركة عالمية تستخدم المواقع الإليكترونية وتنبيهات البريد الإليكتروني فضلا عن أدوات أخرى تمكن الأفراد من مراسلة ممثليهم المنتخبين إليكترونيًّا (Jubilee 2000 UK 2004).

وعلى مستوى أصغر، يمكن تشجيع نشاطات جماعات محلية جدًّا والتعريف بها من خلال استخدام تقنية عالمية المستوى. وبينما كانت تلك النشاطات المحلية في الماضي، معروفة على المستوى المحلي فقط، إلا أنه عندما يتم التعريف بها من قبل المنظمات الدولية من خلال الكتب والمنشورات، أصبح باستطاعة تلك المنظمات الآن أن "تسمع صوتها للعالم" من خلال توظيفها للتقنية المتوفرة. ومن الواضح أن هناك عقبات تواجه الانخراط في تلك النشاطات، مثل فرص الوصول للتقنية وجودة وملائمة الخدمات الهاتفية، والكهربائية والاتصالات الفضائية في المناطق النائية (الجدول ٧,٤). وبرغم ذلك فهناك أمثلة عديدة للمنظمات القائمة في الجنوب التي توظف مثل تلك التوجهات للتواصل مع جماعات مشابهة في أماكن أخرى، ومع اللاعبين الأساسيين في قرارات التنمية العالمية أو مع الجمهور العالمي الأوسع (Havemann 2000). فعلى سبيل المثال يتناول رادكليف Radcliffe (1999, 2001) نطاق الفاعلين ضمن مشروع التنمية للشعوب الأصلية والسود في الإكوادور.

وفي هذا السياق يعتبر جيش زاباتيستا للتحرير القومي المعروف اختصارًا EZLN (انظر الإطار ٧,٨). أحد أكثر المنظمات القائمة في الجنوب نجاحًا حيث استخدم التقنيات الحديثة للتعريف بقضيته حول العالم. وقد اكتسب أهمية عالمية في ١ يناير ١٩٩٤م وهو اليوم ذاته الذي بدئ فيه تطبيق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ومع أن مطالب جيش EZLN من أجل حقوق السكان الأصليين في إقليم شياباس كانت موجهة للحكومة المكسيكية، إلا أن جيش EZLN روَّج لقضيته تجاه بقية العالم أيضًا ووظَّف خبراته كوسيلة لتسليط الضوء على أوضاع السكان الأصليين والمهمشين في جميع أنحاء العالم. وهناك مثال مثير آخر يتمثل في منظمة "الرجل المنطلق 'Running Man'" التي توفر الفرص لمجتمعات السكان الأصليين للتعريف بمشاكلهم باستخدام الأفلام والتسجيلات الصوتية والإنترنت (Running Man 2003)

الإطار (٧,٨)

زاباتيستا والإنترنت

في ١ يناير ١٩٩٤م سيطر جيش زاباتيستا للتحرير القومي الذي يعرف شعبيًّا باسم زاباتيستا على البلديات الرئيسة في غابة لاكاندون في مقاطعة شياباس بجنوب المكسيك. وينحدر معظم الثلاثة الآف شخص المنخرطين فيه من أعضاء من جماعات المكسيك الأصلية، لكن كان هناك آخرون ومن ضمنهم المتحدث الرسمي نائب القائد ماركوس.

لقد اختاروا ١ يناير ١٩٩٤م ليكون اليوم الذي شنوا فيه ذلك الهجوم لأنه اليوم الذي بدئ فيه بتطبيق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مع انضمام المكسيك للاتفاقية الكندية الأمريكية للتجارة الحرة التي كانت تعمل منذ ١٩٨٩م. ويشار إلى أن السكان الأصليين في جنوب المكسيك قد عانوا سنوات من التهميش والتجاهل من قبل الدولة المكسيكية وملاك الأراضي المحليين. وفي ظل شروط النافتا كان أسلوب حياتهم الزراعي سيتعرض للتهديد بشكل متزايد نظرًا لتحرير التجارة في اثنتين من محاصيلهم الرئيسة: القهوة والذرة.

واستخدم الزباتسيون الهاتف والاتصالات والفيديو والأكثر أهمية الإنترنت للتعريف برسالتهم. ودفعت تلك التقنيات بكاستيلز Castells لوصفهم بـ"حركة العصابات المعلوماتية الأولى" (١٩٩٧م: ٧٢). ومن خلال إبقاء العالم مطلعًا باستمرار على ما كان يحدث في غابة لاكاندون، كان الزباتسيون يعملون على التعريف بقضيتهم وحماية أنفسهم في نفس الوقت. "لقد حموا أنفسهم من خلال تواصلهم الإعلامي

الذي لا يعرف الكلل، ومن خلال تحالفهم العالمي الذي أنشأوه عبر الإنترنت، من الاضطهاد المباشر، وفرضوا على الحكومة التوجه للمفاوضات، ولفتوا أنظار الرأي العام إلى موضوع الإقصاء الاجتماعي والفساد السياسي" (Castells 1997: 81).

واستمر الزباتسيون في كفاحهم لكنهم يستطيعون الادعاء بتحقيق عدد من النجاحات، ففي ٢٠٠٠م انتهت ٧٠ سنة من هيمنة حزب واحد (حزب الثورة المؤسساتية PRI) على السياسة المكسيكية مع انتخاب فيسنت فوكس من حزب المعارضة رئيسًا للبلاد. ومع أنه لا يمكن للزباتسيين نسبة كل ذلك النجاح لأنفسهم، إلا أن تأثيرهم كان مهمًّا في خلق مناخ يمكن فيه تحدي حزب PRI. كما كان هناك أيضًا بعض التحسينات في مجال الإنفاق على الصحة والتعليم في شياباس. ومع ذلك تستمر أجندة الليبرالية المحدثة ويظل دور النافتا محوريًّا في صناعة السياسة الاقتصادية المكسيكية.

المصدر: adapted from Castells (1997)

وتعمل شبكات من المنظمات غير الحكومية NGOs والمنظمات المحلية من خلال استخدام شبكات الاتصالات. وتستطيع تلك التقنية بالتأكيد أن تساعد على تجاوز بعض من المشاكل التشغيلية على مستوى صغير جدًّا. وكما لاحظنا في الفصول الرابع والخامس والسادس، فبينما يمكن أن يكون اقتراب الجذور الشعبية مفيدًا جدًّا فيما يتعلق بتعزيز مشاركة ومساهمة السكان المحليين والمعرفة الأصلية والتقنية الملائمة للمشكلات التنموية ذات الطابع المحلي، إلا أن هناك حدودًا لنجاح تلك المشروعات فيما يتعلق بالحجم. وبإمكان التواصل مع شبكات أكبر حجمًا والانخراط في منظمات مظلية المساعدة في تجاوز بعض من تلك الحدود. وبالطبع لا تكون الحالة كذلك دائمًا، مع وجود أمثلة كثيرة لمنظمات مظلية تعاني من مشاكل إدارية تجعلها مكلفة وبيروقراطية جدًّا.

التوجه نحو المحلية

كان تركيز هذا الفصل منصبًّا على عمليات تتم على مستوى عالمي ضمن النقاشات حول التنمية. ويتحدى كولين هينز Colin Hines (2000) كثيرًا من المزاعم التي

أثيرت حول المنافع المحتملة للعمليات العالمية وذلك في كتابه *التحول نحو المحلية: مانفيستو عالمي* *Localization: A Global Manifesto* . وينتقد بوجه خاص مزاعم التجارة الحرة التي تروجها منظمة التجارة العالمية، لكنه أيضًا يبدو متشككًا حيال بعض "البدائل" التي ما زالت تعمل ضمن الإطار العالمي. ويرى أن "العولمة الخضراء" مستحيلة التحقق نظرًا للدمار البيئي الناتج عن نقل البضائع والناس حول العالم.

ويقترح هينز التركيز على المستوى المحلي، الذي يمكن أن يعني المستوى القومي، لكنه يشير بالأساس إلى مستويات دون قومية. ومن خلال القيام بذلك، ستصبح السياسات متمركزة حول الناس بدلا من التمركز حول الربح، وسيتقلص التدمير البيئي وستتحسن نوعية الحياة:

> يمثل التحول نحو المحلية النقيض جدا للعولمة، التي تؤكد على إفقار الجار وتقليص القيود على التجارة وتشويه كل الاقتصاديات لتجعل التنافسية الدولية هدفها الرئيس، حيث يتضمن التوجه نحو المحلية تحسين ظروف الجار وتوجه دولي داعم بحيث تكون الغاية من تدفق الأفكار والتقنيات، والمعلومات، والثقافة والنقود والسلع هي حماية الاقتصاديات المحلية وإعادة بنائها في أرجاء العالم، إنها لا تؤكد على التنافس للحصول على الأرخص وإنما على التعاون من أجل الأفضل.
>
> (Hines 2000: 256)

وتلك فكرة طموحة جدًّا واجهت انتقادات من مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال، يؤكد أولئك الداعمون لمزاعم التجارة الحرة أن التحرك باتجاه مزيد من الإنتاج والتجارة على المستوى المحلي سيمنع مشاركة الاقتصاديات الأفقر في نشاطات يمكن أن ترفع الدخل. كذلك سيسهل تبرير السياسات الحمائية من جانب البلدان الشمالية. وهناك أيضًا تخوفات من أن يشجع التوجه نحو المحلية المواقف القومية المتطرفة. ويرى المؤيدون لأجندة التحول نحو المحلية، أن تلك الانتقادات تخفق في إدراك كل من الآثار المعيقة لسياسات التجارة العالمية الحالية وكيف أن البناءات السياسية والاقتصادية لم تقلص بالضرورة العنصرية والخوف من الأجانب.

خلاصة

- مع اشتداد عمليات العولمة أصبح من الصعب تبرير تركيز السياسات والنظريات التنموية حصرًا على المستوى القومي.
- تدعم مزاعم الليبرالية المحدثة العولمة الاقتصادية، مؤكدة على دور التجارة المتنامية في الحد من الفقر.
- حاليًا يتم الترويج للتجارة الحرة من خلال منظمة التجارة العالمية لكنها انتقدت لترويجها لمصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب.
- اعتنقت بعض الحكومات القومية والمنظمات الجوانب المحتملة للعولمة والتوجهات فوق القومية.
- تمثل العولمة بالنسبة للبعض أملا زائفًا ومن ثم فالتركيز يحتاج أن يعود إلى مستويات أكثر محلية

أسئلة للنقاش

١- ما الانتقادات التي وُجِّهت لسياسات منظمة التجارة العالمية ونشاطاتها؟

٢- كيف تستطيع عمليات العولمة أن تساعد على الحد من الفقر؟

٣- ما الدور الذي يمكن للإنترنت أن تقوم به في التنمية؟

٤- هل ما يزال هناك دور للحكومات القومية في السياسة التنموية في عالم معولم؟

٥- ما مزايا وعيوب تبني اقتراب التوجه نحو المحلية؟

قراءات إضافية

Dicken,P. (2003) *Global Shift*, 4th edition, London: Sage.

يقدم مراجعة ممتازة لعمليات العولمة الاقتصادية

obeikandl.com

The Ecologist (2000) 'The Ecologist Report. Globalizing Poverty: the World Bank, IMF, and WTO – their policies exposed', *The Ecologist* September.

مجموعة من المقالات تناقش سياسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وتزعم أن سياساتها عن التجارة الحرة والعولمة الاقتصادية تعمل على تفاقم مستويات الفقر بدلا من تخفيفها.

Hines, C. (2000) *Localization: A Global Manifesto*, London: Earthscan.

كتاب جدلي يحاول تحدي الحتمية المتصورة للعولمة ويقدم مقترحات راسخة حول البدائل.

مواقع مفيدة على الشبكة العالمية

www.ezln.org موقع الزباتسيون على الشبكة العالمية

www.fairtrade.net Fairtrade Labeling Organization International.

تعرض لنشاطات التجارة العادلة حول العالم.

www.fairtrade.org.uk Fairtrade Foundation.

معلومات عن منتجات التجارة العادلة في بريطانيا وروابط لمواقع مفيدة للتجارة العادلة

www.jubileeusa.org حملة جوبيلي لإلغاء الديون في الولايات المتحدة

www.jubilee2000uk.org حملة جوبيلي لإلغاء الديون في المملكة المتحدة

www.resist.org.uk Globalise Resistance منظمة مناهضة لنمو قوة الشركات العالمية

www.warwick.ac.uk/csgr/ مركز دراسة العولمة والإقليمية، جامعة ويروبك

www.wto.org

موقع منظمة التجارة العالمية يتضمن وصفًا لنشاطاتها ولماذا تعد مفيدة ويرد على "وجهات النظر المغلوطة" حولها.

obeikandl.com